

طريقة العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC)

كأداة لاتخاذ قرار التمويل في المصارف الإسلامية

Risk Adjusted Return on Capital (RAROC) method

As a tool for financing decision making in Islamic banks

د. شوقي بورقبة، مخبر LEMAC جامعة سطيف 1- (الجزائر)، bourakba.chawki@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2016/12/30

تاريخ القبول: 2016/11/20

تاريخ الاستلام: 2016/09/12

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة طريقة العائد المعدل على رأس المال المعدل بالمخاطر كأداة لاتخاذ قرار التمويل في المصارف الإسلامية، حيث تم التطرق إلى المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية، وكيف يمكن استخدام طريقة العائد المعدل بالمخاطر في اتخاذ قرار التمويل على مستوى المصارف الإسلامية

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهم أن طريقة RAROC تسهم بشكل فعال في اتخاذ قرار التمويل حيث تأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر الممكن أن يتعرض لها المصرف الإسلامي

الكلمات المفتاحية: العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر ، اتخاذ القرارات ، التمويل في البنوك الإسلامية.

Abstract:

This paper aims to study the method of adjusted return on risk-adjusted capital as a tool for financing decision-making in Islamic banks, where the risks to which Islamic banks are exposed, and how the risk-adjusted return method can be used in making financing decisions at the level of Islamic banks

The study found a set of results, the most important of which is that the RAROC method effectively contributes to making the financing decision as it takes into account all the risks that the Islamic bank may be exposed to.

Keywords: return on risk-adjusted capital, decision-making, financing in Islamic banks.

تمهيد:

بدأ إستعمال مؤشر العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC Risk Adjusted Return On Capital) لأول مرة من طرف مجموعة بنوك الترسـت Trust في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر السبعينات، ثم أستعملت بشكل واسع من طرف البنوك الأخرى، ففي نهاية عقد التسعينات أعتبرت طريقة العائد المعدل بالمخاطر منهجية رائدة لقياس الأداء ومن أفضل المعايير التي تطبقها المؤسسات المالية.

حيث تتضمن هذه الطريقة إدارة ثلاثة أنواع للمخاطر تتمثل في مخاطر السوق ومخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، كما تعطي قاعدة إقتصادية لقياس كل المخاطر ذات الصلة بطريقة منسجمة، وتعتبر أداة للمسيرين يمكنهم بواسطتها صنع القرارات السليمة الخاصة بالموازنة بين المخاطرة والعائد لمختلف الأصول.

وكما هو معروف فإن البنوك الإسلامية تعتمد على نوعين من صيغ التمويل والتي تتمثل في صيغ البيوع من مربحة وسلم وإستصناع وإجارة وصيغ المشاركة في الربح والخسارة من مشاركة ومضاربة ذات الدرجة العالية من المخاطرة، الأمر الذي يحتم على البنوك الإسلامية إستعمال أدوات وتقنيات دقيقة في دراسة ملفات طالبي التمويل.

من خلال هذا العرض يمكن طرح مجموعة من الأسئلة:

- كيف تساهم طريقة RAROC في إتخاذ البنوك الإسلامية قرارات تمويل سليمة لأصحاب العجز المالي؟

وبالتالي سنحاول الإجابة على هذه الأسئلة من خلال العناصر التالية:

- مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية

- مساهمة طريقة RAROC في إتخاذ قرار التمويل في المصارف الإسلامية

أولاً- مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية

يمكن تحديد المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية في النقاط التالية:

1- مخاطر الائتمان:

تتمثل مخاطر الائتمان في المخاطر التي ترتبط بالطرف الأخر في العقد ، أي مدى قدرته عل

الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة وفي موعدها كما هو منصوص عليه في العقد.¹

ففي البنوك التقليدية تظهر المخاطرة الائتمانية في القرض عندما يعجز الطرف الآخر عن الوفاء بشروط القرض كاملة وفي موعدها . أما في البنوك الإسلامية فتختلف المخاطرة الائتمانية من التمويل بصيغ الهامش المعلوم التي تنشأ فيها المخاطرة الائتمانية من خلال تعثر أداء الطرف الآخر في تجارته أو صناعته والتمويل بصيغ المشاركة في الربح والخسارة التي تأتي في ها مخاطر الائتمان في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب المصرف عند حلول أجله ، وقد تنشأ هذه المشكلة نتيجة عدم كفاية المعلومات لدى البنك عن الأرباح الحقيقية لمنشآت الأعمال².

2- مخاطر السوق:

تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذا النوع من المخاطر التي تأتي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو الجزئية . فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار والسياسات على مستوى الإقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هنالك تغير في أسعار الأصول والأدوات المتداولة نتيجة ظروف خاصة بها.

3- مخاطر السعر المرجعي:

قد يبدو أن المصارف الإسلامية لا تتعرض لمخاطر التغير في سعر الفائدة طالما أنها لا تتعامل بسعر الفائدة، ولكن التغيرات في سعر الفائدة تحدث بعض المخاطر في إيرادات المؤسسات المالية الإسلامية التي تستخدم سعرا مرجعيا لتحديد أسعار أدواتها المالية المختلفة وعادة ما يكون مؤشر ليبور.

كما أن طبيعة الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد، وعلى ذلك فعند تغير السعر المرجعي لن يكون بالإمكان تغير هامش الربح في هذه العقود ذات الدخل الثابت المحدد مسبقا، ولأجل هذا فإن المصارف الإسلامية تواجه المخاطر الناشئة من تحركات سعر الفائدة في السوق المصرفية.

4- مخاطر السيولة:

تنشأ هذه المخاطرة من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقلل من مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الآجال المحددة وذلك نتيجة لصعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الإقتراض أو تعذير بيع الأصول ، ونظرا لطبيعة المصارف الإسلامية التي لا تجيز إقتراض أموال بفوائد لمتطلبات السيولة ، كما لا تسمح ببيع الديون إلا بقيمتها الاسمية، ولهذا السبب لا يتوفر للمصارف الإسلامية خيار جلب موارد مالية ببيع أصول تقوم على الدين.

5- مخاطر التشغيل:

تكون هذه المخاطر عموما نتيجة الأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث وهي احتمال الخسارة الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية ، حيث تتمثل العوامل الداخلية إما في عدم كفاءة التجهيزات أو

الأفراد أو التقنيات المستخدمة ، كما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية ، أما المخاطر الفنية فقد تركز ناجمة عن الأعطال التي تطال أجهزة الإتصالات والأدوات المكتتبية ، أو ناجمة عن أخطاء مواصفات النماذج وعدم الدقة في تنفيذ العمليات ، أما العوامل الخارجية فتتمثل في الكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى تحطيم الأصول المادية للمصارف بالإضافة إلى هذا فإن المصارف الإسلامية تكون لديها مخاطر تشغيلية حادة مقارنة بالمصرف التقليدية ، حيث لا تتوفر للمصارف الإسلامية الموارد البشرية الكفأة المختصة في العمليات المالية الإسلامية ، كما أن طبيعة البرامج المستخ دمة في المصارف التقليدية لا تتناسب مع طبيعة المصارف الإسلامية.

6- المخاطر القانونية:

نظرا للإختلاف في طبيعة العقود المالية الإسلامية ، فإن هنالك مخاطر تواجه المصارف الإسلامية في جانب توثيق هذه العقود وتنفيذها ، بالإضافة إلى عدم توفر صور نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية الإسلامية وعدم توفر النظم القضائية التي تقرر في القضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الآخر أدى إلى زيادة المخاطر القانونية ذات الصلة بالإتفاقيات التعاقدية الإسلامية.³

7 - المخاطر التي تختص بها صيغ التمويل الإسلامية:⁴

1-7 مخاطر التمويل بالمربحة

تعتبر صيغة المربحة أكثر صيغ التمويل إستخداما في المصارف الإسلامية حيث وصلت نسبة الإستخدام إلى حدود 85% من مجموع صيغ التمويل في جل المصارف الإسلامية وذلك بسبب قلة المخاطر الإئتمانية في هذه الصيغة ، حيث تأتي المخاطرة في المربحة من خ لال تأخر الزبون في سداد ما عليه في الآجال المحددة ، كما أن المصارف الإسلامية لا تأخذ بمعيار الزيادة في سعر البيع في حالة التأخر عن السداد ولا يجوز لها أن تفرض غرامات التأخير لأنه عين الربا.⁵

2-7 مخاطر التمويل بالسلم والإستصناع:

يتمثل التمويل بالسلم في عقد يبرم بين المصرف الإسلامي وطالب التمويل حيث يتم بموجبه تقديم المصرف مبلغ من المال بشكل عاجل لإستلام سلعة متفق عليها بمواصفات محددة في وقت محدد بشكل آجل، وعلى هذا الأساس تتضح أن المخاطر تتمثل في عدم تسليم الطرف الآخر السلعة في الوقت المحدد الأمر الذي يؤدي ربما إلى إنخفاض سعر السلعة في السوق، أو تسليم نوعية مختلفة عما إتفق عليه في عقد السلم.

كما أن عقود السلم والإستصناع لا يتم تداولها في الأسواق المنظمة، فهي إتفاق بين طرفين

ينتهي بتسليم سلعة عينية وتحويل ملكيتها، مما يؤدي إلى إحتمال تحمل مخاطر أسعار الصرف⁶

3-7- مخاطر التمويل بالمشاركة والمضاربة:

تعتبر صيغ المشاركة في الربح والخسارة من أقل صيغ التمويل إستخداما في المصارف الإسلامية، رغم أن هذه الصيغ كانت الأساس النظري لقيام هذا النوع من المصارف، ونظرا للمخاطر الإئتمانية العالية المرتبطة بهذه الصيغ حالت دون تطبيق صيغ المشاركة وذلك بسبب:

- عدم وجود ضمانات كافية خاصة الضمانات الأخلاقية للزبائن.
- ضعف كفاءة المصارف الإسلامية في تقييم المشاريع الإستثمارية المراد تمويلها.

طبيعة مصادر الأموال في البنوك الإسلامية التي يغلب عليها طابع الحسابات الجارية قصيرة الأجل يفرض عليها إستخدامها إستخداما قصيرا الأجل من خلال المراجعة والإجارة وفي حالة إستخدام هذه الأموال في شكل مشاركة أو مضاربة لأجل طويل فإن البنك سيتعرض لنوع من مخاطر عدم التوازن المالي.

ثالثا- مؤشر $RAROC$: Risk Adjusted Return On Capital⁷

1- مفهوم مؤشر $RAROC$: (العائد على رأس المال المعدل بالخطر)

بدأ إستعمال مؤشر $RAROC$ لأول مرة من طرف مجموعة بنوك Truste في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر السبعينات، ثم أستعملت بشكل واسع من طرف البنوك الأخرى، حيث أصبح يستعمل من طرف أغلب البنوك العالمية الكبرى، ففي نهاية عقد التسعينات أعتبرت طريقة العائد المعدل منهجية رائدة لقياس الأداء ومن أفضل المعايير التي تطبقها المؤسسات المالية⁸.

حيث تتضمن هذه الطريقة إدارة ثلاثة أنواع للمخاطر تتمثل في مخاطر السوق ومخاطر الإئتمان والمخاطر التشغيلية، حيث يقيس معدل $RAROC$ المخاطر من خلال إحتساب المفاضلة بين المخاطرة والعائد من عدة موجودات وأنشطة كما تعطي قاعدة إقتصادية لقياس كل المخاطر ذات الصلة بطريقة منسجمة، وتعتبر أداة للمسيرين يمكنهم بواسطتها صنع القرارات السليمة الخاصة بالموازنة بين المخاطرة والعائد لمختلف الأصول.

ويعرف معدل العائد المعدل على أنه النسبة بين العائد المعدل على مخاطر أصل مالي في فترة زمنية معينة وقيمة الخسائر غير المتوقعة أو رأس المال الإقتصادي وفقا للعلاقة التالية:⁹

$$RAROC = \text{العائد المعدل} / \text{رأس المال الخاص الإقتصادي}$$

ويمكن توضيح ذلك أكثر بالعلاقة التالية:

$$RAROC = (\text{النتيجة} - \text{المؤنونات الإقتصادية}) / \text{رأس المال الخاص الإقتصادي}$$

ثم بعد ذلك نقوم بمقارنة RAROC مع معدل مرجعي الذي يقيس تكلفة الأموال أو تكلفة الفرصة البديلة للحصول على أسهم البنك من طرف المستثمرين، كما يمكن أيضاً أخذ التكلفة المتوسطة المرجحة كمعدل مرجعي أي تكلفة الأموال الخاصة زائد تكلفة الأموال المقترضة مرجحة على أساس وزن كل مصدر.¹⁰

2- تحليل العناصر المكونة لمؤشر RAROC

1-1- مفهوم الأموال الخاصة الإقتصادية:

يحتوي كل نشاط يقوم به البنك على مخاطر متوسطة ثابتة، حيث يقوم البنك باحتوائها من خلال هامش التحويل، أو إضافتها مباشرة إلى تكلفة الخدمة، غير أن هذه المخاطر عبارة عن توقعات رياضية، ويمكن للمخاطر الفعلية أن تحيد عليها زيادة أو نقصاناً، ومن ثم ينبغي على رأس المال تغطية هذه المخاطر في حال وقوعها. من هذا المنطلق برز مصطلح الأموال الخاصة الإقتصادية، والتي تعرّف على أنها: "حجم الأموال الخاصة التي تسمح بتغطية كافة المخاطر الفعلية التي يحتمل أن يتعرض لها البنك وذلك عند مجال ثقة معلوم"¹¹ الأمر الذي يعتمد على عاملين رئيسيين:

- تحديد المخاطر الواجب تغطيتها.

- القياس الموضوعي لكافة المخاطر الفعلية.

بعد تحديد نوع وطبيعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك، والتي تشكل تهديداً لإستمراريتها¹² يشرع البنك في القياس الكمي لحجم الخسائر المحتملة، وفي هذا الصدد عادةً ما تعتمد البنوك على صيغة قيمة الخطر.

2-2- الفرق بين الأموال الخاصة الإقتصادية والأموال الخاصة التنظيمية:

يمثل عنصر رأس المال الضمان الوحيد، أمام مختلف المخاطر التي يواجهها البنك، لذا فالجهات الوصية على عمل البنوك غالباً ما تحت هذه الأخيرة على التوفيق بين حجم رأس المال، والمخاطر المحتملة الحدوث. لذا فالأموال الخاصة التنظيمية يتم تحديدها أخذاً بالمعايير الاحترازية التي تصدرها الجهات الوصية على عمل البنوك، بطريقة تضمن قيام رأس المال بمختلف الوظائف التقليدية المنوطة به (وظائف تشغيلية، ضمان.... الخ)، إضافة إلى تخصيص جزء منه لمجابهة الخسائر المحتملة.

2-3- أقسام الأموال الخاصة التنظيمية:

بشكل عام يتم تقسيم الأموال الخاصة التنظيمية إلى جزئين أساسيين:

- الأموال الخاصة القاعدية: كما يطلق عليها أيضاً بالنواة الصلبة، وتشمل الأموال الخاصة القاعدية كل من الأسهم العادية والمدفوعة بالكامل، والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة، والاحتياطيات المعلنة الناشئة من الأرباح المحتجزة، وأرباح علاوة الأسهم، وحصة الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة التي تزيد الملكية فيها عن 50 %.

- الأموال الخاصة التكميلية:

تتضمن الأموال الخاصة التكميلية أو المساندة كل من العناصر الآتية:

- احتياطيات إعادة التقييم.
- أموال الضمان المشتركة ذات الطابع التعاوني.
- القيم والقروض التابعة للأفراد وغير محدودة المدة.

ويشترط في الأموال الخاصة التكميلية أن لا تتعدى قيمة الأموال الخاصة القاعدية. كما يسمح للبنوك لاحتساب نسب الملاءة إدخال مجموعة أخرى من الأموال تدعى الأموال الخاصة فوق التكميلية، وتشمل العناصر الآتية:

- الأرباح الصافية للوساطة المسحوبة بعد حسم جميع الأعباء.
- القيم والقروض الملحقمة لمدة زمنية لا تقل عن السنتين.

ويتم تخصيص هذا النوع الأخير من الأموال "الفوق تكميلية" لتغطية مخاطر السوق فقط. ويشترط فيها أن لا تتعدى نسبة 100% من الأموال القاعدية.

إذاً فالأموال الخاصة التنظيمية يتم تحديدها بشكل احترازي لا يوافق بالضرورة حجم المخاطر الفعلية التي يعيشها البنك، وإنَّ ما بشكل وقائي يحترم التوصيات ونسب الملاءة التي تفرضها الجهات المنظمة لعمل البنوك.

2-4- قياس قيمة الخطر "VAR":¹³

- قيمة الخطر "Value At Risk" تمثل قيمة الخطر "مقدار الخسارة الكلية المحتملة التي يتعرض لها البنك، وذلك خلال الظروف الطبيعية للسوق: أي أنه عند امتلاك البنك لمحفظة من الاستخدامات، تتحدد قيمة الخطر من خلال المتغيرات:

- مدة حياة الاستخدام.

- عوامل الخطر المؤثرة في المحفظة.

- مجال الثقة: أو احتمال الخطر الذي ترغب إدارة البنك في تغطيته.

وتعطى قيمة خطر القرض بالعلاقة:

$$\text{VAR} = \text{قيمة القرض} \times \text{الانحراف المعياري} \times k$$

حيث أن:

- k عبارة عن معلم رياضي يعبر عن مستوى الخطر الذي يرغب البنك في تغطيته، ويمثل

الجدول التالي مختلف القيم المعطاة للثابت k:

جدول (01): مختلف القيم المعطاة للثابت k.

الخسائر الاستثنائية المعبر عنها بالمضاعف k	مجال الثقة
1,00	19,9
1,28	10,00
1,65	9,00
1,96	2,50
2,33	1,00
2,65	0,5
3,00	0,05
3,80	0,01

Source: Eric Lamarque, gestion bancaire, Pearson Education, 2003, P.80

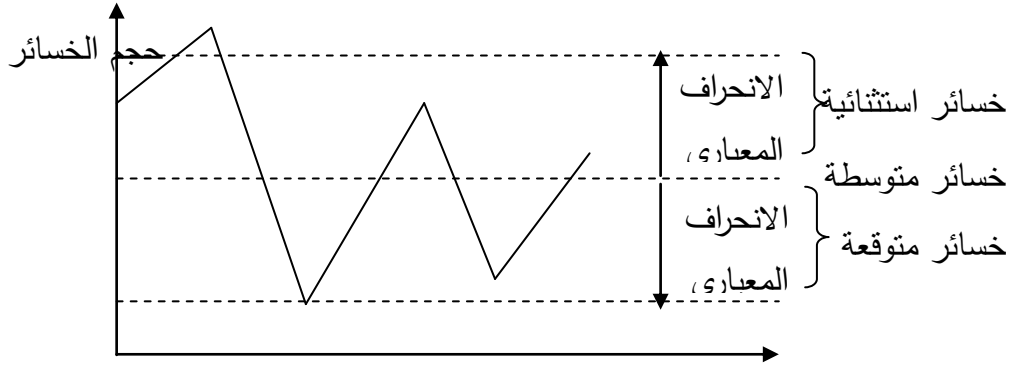
د. شوقي بورقبة

أي أنه عند رغبة البنك في تغطية الخطر بمقدار 95 %، أي بمجال ثقة 0,5

(100%-95%) يستخدم المضاعف $k=2,65$.

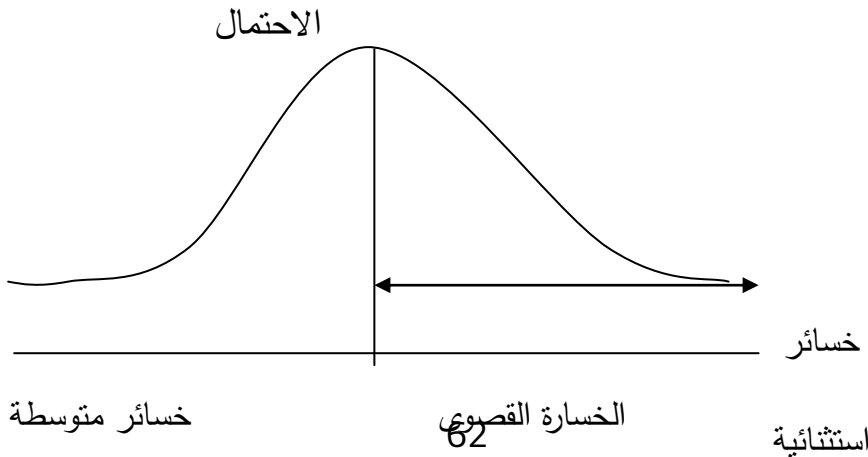
-حساب الانحراف المعياري للعائد:

يتم ذلك بالرجوع إلى المعلومات التاريخية لنتائج البنك، والأخذ بالقيم القصوى للخسائر التي تعرض إليها البنك، ومقارنتها مع متوسط الخسائر السابقة، مثلما يوضح الشكل الآتي:



شكل رقم(01): الانحراف المعياري لخسائر البنك

أو بعبارة أخرى يمكن تلخيص مفهوم قيمة الخطر VAR بالرسم البياني الآتي:



نلاحظ أن توزيع الخسائر للبنك هو توزيع ثنائي يتمركز حول الخسائر المتوسطة (يكون الاحتمال أو التكرار أعظمي) ويشعر في التناقص بمجرد تعدي عتبة الخسائر المتوسطة إلى الخسائر الاستثنائية.

تساعد هذه الطريقة الإحصائية البنك في إعداد تصور افتراضي لحجم رأس المال الواجب تأمينه، من أجل مواجهة المخاطر المستقبلية، غير أن هـا تفترض التوزيع الثنائي للخسائر، أي تساوي حجم الخسائر الدنيا والقصوى حول المتوسط، وهي فرضية صعبة التحقيق في الواقع العملي.¹⁴

وبالتالي تعتبر الأموال الخاصة الاقتصادية مرجعاً هاماً، يستخدم لقياس أداء البنك المعدّل بالأخطار، حيث يحتوي كل نشاط وكل نوع من الزبائن أو نوع من العمليات على خطر متوسط ستاتيكي، ينبغي للبنك أن يخصص له جزء من هامشه الخام.

غير أن المخاطر الفعلية التي يعايشها البنك الإسلامي، يمكن أن تتعدى هذه المخاطر الستاتيكية إلى مخاطر استثنائية، فالتفكير الاقتصادي يقضي بتخصيص جزء من رأس المال، قادر على تغطية هذه المخاطر الاستثنائية وقياس مردودية رأس المال المستثمر، تدعى هذه المقاربة بالعائد على رأس المال المعدّل بالخطر RAROC.

وللتوضيح أكثر يمكن تقديم المثال التالي:

مثال توضيحي:

فإذا افترضنا أن البنك الإسلامي بصدد إتخاذ قرار تمويل مؤسسة بمبلغ 100 مليون دج لمدة 10 سنوات أخذاً بالمعطيات الآتية:

- احتمال العجز السنوي لطالب التمويل هو 0.30%، وذلك بانحراف معياري يقدر بـ 0.1%، ويرغب البنك في تغطية خطر العجز باحتمال 99.99%، لذا فعليه اختيار مجال ثقة مساوٍ لأربعة أضعاف الانحراف المعياري. وعليه فإن منحة الخطر المتوسطة تساوي إلى $0.30\% \times 100 = 0.3$ مليون دج.

- معدل العائد على رأس المال المعدّل بالخطر RAROC المرغوب به هو 20%، وعليه فإن تكلفة الأموال الخاصة تساوي إلى: $20\% \times 0.4 = 0.08$ مليون دج.

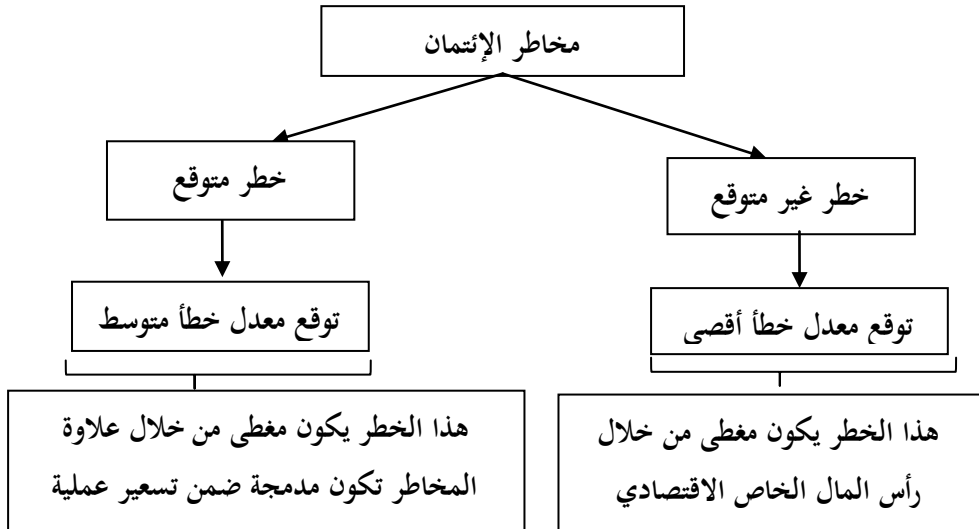
- حجم الأموال الخاصة بالاقتصادية الواجب تأمينها هو $4 \times 0.10 \times 100 = 0.4$ مليون. دج.

وعليه فالهامش التجاري للبنك هو 0.332 مليون دج؛ أي 0.33% من تكلفة القرض. فإذا كانت تكلفة التمويل المتوسطة هي 6%، فينبغي على البنك أن يستخدمها بمعدل $6\% + (0.33 \times 6\%) = 8\%$ ، حتى يغطي تكلفة خطر التمويل، ويبقى على هامش كفيلاً بتعويض أصحاب الملكية.

2- أهداف طريقة RAROC في القطاع المصرفي:

- تسعير مختلف المنتجات والخدمات؛
 - قياس المردودية بالنسبة لكل الزبائن والمنتجات والصفقات والمحافظ الإستثمارية؛
 - تسمح بحساب احتمال عدم الحصول على القروض بشكل كمي لإتخاذ القرار المناسب؛
 - تحديد الخسائر القصوى يسمح بتحديد بدقة مستوى رأس المال الخاص الإقتصادي؛
 - تشكل طريقة RAROC أداة لإدارة الأصول والخصوم فيما يخص المخاطر؛
 - تعمل على تقييم المخاطر ومطابقتها مع المردودية المحققة لإتخاذ قرار إعادة تخصيص مختلف المخاطر؛
 - تهدف إلى جعل إجراءات منح القروض في المصارف أكثر عقلانية وأكثر شفافية في التفاوض مع المقترضين؛
 - تسمح أيضاً RAROC بالتمييز بين نوعين من مخاطر الإئتمان.
 - * مخاطر الإئتمان المتوقعة
 - * مخاطر الإئتمان الإستثنائية
- ويمكن توضيح أنواع مخاطر الإئتمان حسب طريقة RAROC من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (02): أنواع مخاطر الإئتمان حسب طريقة RAROC



Source: Christophe GODOWSKI; *impact d'un instrument de gestion sur le management ; l'exemple de la méthode RAROC en milieu bancaire*; CERMAT, IAE de tours, France, 2003 ; P : 125.

- يتعلق الخطر المتوقع بمتوسط الأخطاء والخسائر التي يتحملها البنك جراء عدم حصوله على مستحقاته من الزبائن، وتكون هذه الخسائر مؤمنة (مغطاة) من خلال إضافة علاوة مخاطر إلى معدل الفائدة على القرض.
- أما الخطر غير المتوقع أو الإستثنائي فيقوم البنك بتغطية هذا النوع من الخسائر الإستثنائية عن طريق تخصيص رأس المال الخاص بالإقتصادي والذي يتمثل في الفرق بين المبلغ الأقصى للخسائر والمبلغ المتوسط للخسائر.

3- وظائف طريقة RAROC:¹⁵

- وظيفة القائد: حيث أن الكفاءة المالية لا تتمثل فقط في تقييم النتائج النهائية، ولكن لابد الأخذ بعين الاعتبار أهمية المخاطر المتوقعة لتحقيق النتائج المرجوة، حيث ساهمت طريقة RAROC في إعتبار أن إدارة المخاطر في البنوك عنصر أساسي للكفاءة التشغيلية للبنوك، وكما أن المنطق المهني للإدارة أصبح لا يركز فقط في الحصول على أكبر جزء من السوق، ولكن أصبح يركز على تسيير العلاقة عائد/مخاطرة.
- وظيفة التحليل والتنظيم : تلعب طريقة RAROC دور الوسيط بين طالب التمويل ومحلل المخاطر في البنك حيث تساهم في التفاهم والإتفاق المتبادل، كما تساهم في تنظيـم وضبط التركيبة الشخصية للطرفين، حيث تدعم عملية التفاوض بين الطرفين.
- الوظيفة العملياتية: حيث تساهم عملية وضع طريقة RAROC في توحيد المراقبة المتبعة لكل عملية على حدى.

الخاتمة:

يعتبر قرار التمويل في المؤسسات المالية بشكل عام والبنوك بشكل خاص من أهم القرارات التي يتخذها المدير المالي، حيث نجد أن النشاط الأساسي للبنك هو تمويل وحدات العجز المالي، وتزداد هذه

الأهمية على مستوى البنوك الإسلامية نظرا للطبيعة المميزة لصيغ التمويل ال تي تعتمد عليها من صيغ الهامش المعلوم وصيغ المشاركة في الربح والخسارة ذات المخاطر المرتفعة التي تنبثق عموما من خلال مبدأ ضرورة التملك في صيغ البيوع وقاعدة الغنم بالغرم في صيغ المشاركة .

من خلال هذا الطرح يتضح جليا ضرورة إعتداد البنوك الإسلامية على تقنيات و أدوات جد متطورة ودقيقة في إتخاذ قرار التمويل، ولعل أهم هذه الأدوات هو الإعتماد على طريقة العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC، بالإضافة إلى الإجراءات التقليدية الأخرى من دراسة قبلية تقنو إقتصادية ودراسة بعدية تتمثل في المتابعة الدائمة للمشروع الإستث ماري الممول من طرف البنك الإسلامي.

ومن خلال هذه الورقة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- في الإطار العام تعتبر RAROC أداة تسيير الأصول والخصوم لإدارة المخاطر حيث أن هذه النظرية ترتكز على النظرية الحديثة للمحفظة ل MARKOWWITZ مطبقة على ميزانية البنوك، حيث تستعمل لتقييم المخاطر ومطابقتها مع العوائد المحصل عليها لإتخاذ قرار إعادة تخصيص مختلف المخاطر.
- في الإطار الخاص تهتم طريقة RAROC بالتوضيح للمستثمر العلاقة عائد/ مخاطرة المتوقعة عند دراسة ملف التمويل.
- تساهم طريقة RAROC في نشر ثقافة إدارة المخاطر في المصارف حيث تعتبر كمعيار أساسي لقياس كفاءة العلاقة بنك مؤسسة.
- وبالتالي يمكن أن نستنتج أن طريقة RAROC تهدف بشكل رئيسي إلى الوصول إلى العقلانية والرشادة في إجراءات منح التمويل من خلال الموازنة بين العائد والمخاطرة بحيث تصبح أكثر شفافية في المفاوضات بين البنك وطالب التمويل.

المراجع:

- 1- أميرة عبد اللطيف مشهور، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990.
- 2- جمال لعامرة، استراتيجية التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، وجهة نظر إسلامية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة سطيف.
- 3- سعيد مرطان، المنتجات المصرفية بدائل المنتجات التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، السعودية، العدد: 294، سبتمبر 1997.
- 4- صخر، دلة البركة، فقه المعاملات، قرص مضغوط، الإصدار الأول، 1996.

- 5- طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للتنمية للبحوث والتدريب، جدة المملكة العربية السعودية، 2003.
- 6- طارق عبد العال حماد؛ إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك؛ الدار الجامعية؛ الإسكندرية؛ 2003.
- 7- عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000.
- 8- عطية فياض، التطبيقات المصرفية لبيع المربحة في ضوء الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات، مصر، 1999.
- 9- محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
- 10- محمد نور علي عبد الله؛ تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، بين النظرية والتطبيق؛ عمان؛ 1998.
- 11- محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، ط 01، 2001.
- 12- منير إبراهيم هندي؛ الفكر الحديث في إدارة المخاطر : الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات؛ الجزء الثاني؛ منشأة المعارف؛ الإسكندرية؛ 2003.
- 13- نزيه حماد، عقد السلم في الشريعة الإسلامية، عرض منهجي مقارنة، دار القلم، دمشق، دار الشامية، بيروت، ط 1، 1993.
- 14- Arnaud de servigny, Le risque de crédit, nouveaux enjeux bancaires, 2 édition dunod, paris, 2003.
- 15- Bessis Joël, Gestion des Risques et Gestion Actifs—Passifs des Banques, Dalloz, Paris, 1995.
- 16- Christophe GODOWSKI; impact d'un instrument de gestion sur le management ; l'exemple de la méthode RAROC en milieu bancaire; CERMAT, IAE de tours, France, 2003 ; P : 125.
- 17- Darmon Jacques, Stratégies Bancaires et Gestion de Bilan, Economica, Paris, 1996.
- 18- Eric Lamarque, gestion bancaire, Pearson Education, 2003, P.80

19- Henri Calvet, Techniques Bancaires,"Méthodologie de l'Analyse Financière des Etablissements de Crédit", 2^{ème} édition, Economica, 2002.

20- Michel Matieu, L'exploitant bancaire et le risque de

⁸Michel Matieu, *L'exploitant bancaire et le risque de crédit, la revue banque, paris, 2000, p : 83.*

⁹ طارق عبد العال حماد؛ إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك؛ الدار الجامعية؛ الإسكندرية؛ 2003 ص: 34.
¹⁰ عائشة الشراوي المالقي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص: 59.

¹¹ محمد نور علي عبد الله؛ تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، بين النظرية والتطبيق؛ عمان؛ 1998، ص: 44.

¹² عطية فياض، التطبيقات المصرفية لبيع المربحة في ضوء الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات، مصر، 1999، ص: 64.

¹³ نزيه حماد، مرجع سابق، ص: 29.

¹⁴ منير إبراهيم هندي؛ الفكر الحديث في إدارة المخاطر : الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات؛ الجزء الثاني؛ منشأة المعارف؛ الإسكندرية؛ 2003؛ ص 7

¹⁵Arnaud de servigny, *Le risque de crédit, nouveaux enjeux bancaires, 2 édition dunod, paris, 2003, p : 38.*

¹⁶ طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للتنمية للبحوث والتدريب، جدة المملكة العربية السعودية، 2003 ص: 147، 152.

¹⁷المرجع السابق ص: 84.

¹¹Bessis Joël, Gestion des Risques et Gestion Actifs–Passifs des Banques, Dalloz, Paris, 1995, P.297.

¹²يعتبر خطر الإقراض وخطر معدل الفائدة وخطر الصرف ، من أكثر المخاطر تهديداً للبنك ذلك لأنها صعبة التوقع، وتحدث بشكل مفاجئ لا يستطيع معه البنك اتخاذ أي إجراءات تصحيحية على المدى القصير.

¹³ Henri Calvet, Techniques Bancaires,"Méthodologie de l' Analyse Financière des Etablissements de Crédit", 2^{ème} édition, Economica, 2002, p.158

¹⁴Darmon Jacques, Stratégies Bancaires et Gestion de Bilan, Economica, Paris, 1996, P :26.